صعوبات الممارسة

الّا ان وراء هذه الامور الرسمية، والممارسات الحكومية، نما تيار فكري يحمل في طياته اعادة نظر جوهرية في وسائل معالجة هذه التحديات. ونموه يفسّر، الى مدى بعيد، نتيجة ما جرى في مدينة اتلانتا، حيث عُقد المؤتمر القومي للحزب الديمقراطي، الذي كان بمثابة محطة اختبار لهذا التيار، من زاوية مواقفه من الشرق الاوسط وتحمسه لاسرائيل. وتعد مواقف حاكم ولاية ماساشوستس والمرشح الرئاسي، مايكل دوكاكيس، في هذا المجال، اكثر انحيازاً الى اسرائيل من المرشح الجمهوري جورج بوش. ان بوش، اقله، سيعمل، في حال فوزه بمنصب الرئاسة، على مواصلة السعي من أجل عقد مفاوضات بين العرب واسرائيل حول مواضيع الخلاف القائمة بينهما، ومن ضمنها وضع مدينة القدس المحتلة. اما دوكاكيس، فانه ـ ربما في سياق الدعاية الانتخابية ـ لم يستبعد، من ناحيته، امكان اقامة دولة فلسطينية؛ لكنه اشار الى ان هذا الامر سيتقرر خلال مفاوضات تجريها اسرائيل مع الدول المجاورة لها. لكنه يبتعد من السياسة الاميركية المعتمدة منذ اكثر من عقدين من الزمن بقوله: «ان القدس جزء لا يتجزأ من ارض ـ اسرائيل». كما أعرب، بوضوح، عن اعتقاده، بأنه ينبغي على الولايات المتحدة نقل سفارتها من تل ـ أبيب الى القدس (تايم، ٢٥/٧/١٩٨٨).

في كلام كهذا نفح كيسنجري واضح. وفيه، ايضاً، وهذا اهم، تعلّق حازم بأشكال القوة التقليدية؛ اي، عملياً، بالتفوق العسكري. فدوكاكيس ينظر الى اسرائيل، ولا يكاد، على مساحة خارطة العالم المعاصر، يرى غيرها. وهو، بذلك، يتناقض مع خطه السياسي الاساس. وبما انه متزوج من كيتي اليهودية، فان ذلك سوف يترك اثره في سياسته نحو اسرائيل، علماً بأن خطوط سياسته الاساسية هي خطوط الحزب الديمقراطي عامة، والتي تنادي بضرورة الاستناد الى اتفاقيتي كامب ديفيد. وقال دوكاكيس: «لنا مصلحة حيوية في ضمان بقاء وأمن ورفاه دولة اسرائيل، وفي تخفيض النفوذ السوفياتي، السياسي والعسكري، وكذلك نفوذ القوى الاقليمية الاخرى المعادية للغرب، وفي ضمان قدرة حلفائنا على الوصول الى النفط. ويبقى هدف سياستنا الخارجية الرئيس هو التوصل الى اتفاقية سلام شامل للشرق الاوسط؛ ولكن يجب الاعتراف بأن مثل هذه الاتفاقية يجب ان تنجم عن التغييرات في الظروف ووجهات النظر داخل المنطقة، وليس ان تفرض من القوى الخارجية. كما يجب الاعتراف بأن الشرط المسبق الضروري لتحقيق التقدم نحو السلام يبقى في قرار القادة العرب بالاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، وبدخولهم المفاوضات المباشرة معا». وأكد دوكاكيس انه يعارض «اية مفاوضات مع م.ت.ف. حتى تنبذ الارهاب، وتعترف بحق اسرائيل في الوجود، وتقبل بقراري هيئة الامم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨» (**نيويورك تايمز**، ٢١/٧/١٩٨٨).

ان احدى نتائج دوكاكيس الهامة، بالنسبة الى منطقتنا، عدم تردده في ربط ما حاول غيره فصله: النفط، من جهة، والصراع العربي ـ الاسرائيلي، من جهة أخرى. فالحسابات الشمولية لا تهتم بخصوصية كل منطقة لذاتها، بل بخصوصيتها من وجهة نظر المصالح الاميركية، والمسألة هامة للغاية. من هنا، فالشرق الاوسط، عند دوكاكيس، مساحة مسطحة، لا تعرف التضاريس والمنحدرات؛ انها حيّز فحسب. برهان على ذلك، التزامه، المعنوي باسرائيل بلغة لا تشوبها شائبة: «ان مصير اسرائيل هو مصيرنا... ومصالحنا الامنية مترابطة، وروابطنا التاريخية والثقافية فريدة من نوعها، واسرائيل ـ مثل الولايات المتحدة ـ هي مكان خاص» (**اليوم السابع**، باريس، ٢٥/٧/١٩٨٨).

وقد اثبت دوكاكيس هذه الرؤية حين تعهد، في حال انتخابه، ان يقوم بامتحان رغبة الاتحاد السوفياتي بلعب دور بنّاء في المنطقة، قائلاً انه سيطلب من موسكو «استخدام نفوذها مع سوريا لانهاء موقف ذلك البلد المعرقل لعملية السلام». كما سيحثها على اقامة علاقات دبلوماسية طبيعية مع اسرائيل، والسماح لليهود السوفيات بالهجرة. كما قال انه سيطلب من موسكو وبكين التوقف عن بيع الاسلحة للعرب، وأكد، في هذا السياق، معارضته لأي صفقات اسلحة اميركية للدول العربية «التي ترفض المشاركة في عملية السلام». كما تعهد الضغط على حكومتي اليونان وتركيا، وحثهما على اقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع اسرائيل. وفي رأيه، كذلك، ان اقامة دولة فلسطينية هي